



إمرأة تعمل في حقل زراعي خارج معسكر للنازحين بالقرب من مدينة الفاشر بدارفور غربي السودان. اليزابيث ستيفنز/أوكسفام أمريكا

لم نعد شركاء في الأرض

تغيرات نظم الزراعة، الأرض والعنف في دارفور

تتجاهل معظم التحليلات التي تتناول ظاهرة العنف في دارفور البعد المحلي للأزمة وتركز بدلا من ذلك على قضايا التهميش الاقتصادي والسياسي للمنطقة وتقلبات المناخ. ومع ذلك فقد قادت التغيرات في نظم الزراعة، والتغيرات الأخرى المرتبطة بنظم حقوق الأرض واستخدامها إلى حالة من التنافس والاستبعاد ولعبت دورا رئيسيا في العنف الجماعي الذي يستعر في جميع أنحاء المنطقة. لذلك فقد أضحت الفهم الصحيح لهذه القضايا أمراً ضرورياً للوصول إلى حل ناجع للسجلات حول السياسية والسياسات في دارفور.



OXFAM

www.oxfam.org

ملخص

تشكل الزراعة التقليدية الصغيرة عماداً للحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إقليم دارفور في السودان. فمن الناحية التقليدية، يشمل النظام الزراعي زراعة المحاصيل المتنقلة وتربية المواشي في النظم الزراعية الرعوية حيث تمتهن كل مجموعة عرقية نشاط معين يختلف عن المجموعة الأخرى. ففي ظل سيادة مثل هذا النظام لم تعد حقوق الأرض حصرية؛ فقد ظهرت حقوق مختلفة ومتداخلة وإنتهى عهد الاستخدام الدائم للأرض. وسمحت هذه الترتيبات بتبادل مدخلات الإنتاج (مثل الأسمدة ومخلفات المحاصيل لتغذية الحيوانات) كما سمحت لجماعات عرقية مختلفة أن تتعايش في كنف نظام سلمي تحقياً لمصالحها المتبادلة.

لقد تغير هذا النظام بشكل كبير خلال العقود الثلاثة الماضية في منطقة كيبابية في شمال دارفور. فتراجعت الحقوق المتداخلة في الأرض لصالح الإستخدام الحصري لها مع ظهور نظام زراعي مستقر يتمثل في الزراعة المختلطة وإنتاج المحاصيل البستانية والتربية المستقرة للماشية. تمخض نظام السيطرة الإقصائية على الأرض عن حالة من المنافسة والإقصاء والصراع. وقد حدثت هذه التغيرات في سياق تحولات اقتصادية وديموغرافية وتغيرات المناخ وفجوة إدارية متفاقمة. ومع تراجع المؤسسات على المستوى المحلي المناط بها تسوية الصراعات والنزاعات، أدى العنف - في أغلب الأحيان - إلى نشوب الأزمات التي ظل إقليم دارفور يعاني منها خلال العقد الماضي.

يمكن أن تستفيد التدخلات السياساتية المستمرة من فهم هذه التطورات وتحاول الحد من الاستقطاب والتهديدات لسبل العيش والشعور السائد بالظلم الجماعي. إذ ينبغي أن تركز عمليات السلام والحلول السياساتية التي يدعمها المجتمع الدولي على معالجة القضايا على المستوى المحلي بدلاً من تركها لمرحلة ما بعد الصراع.

وتبقى التدخلات الزراعية عنصراً رئيسياً من المساعدات الدولية لكنها قد تحدث ضرراً في دارفور إذا ما جرى تجاهل تطور النظام الزراعي. ومن أجل الفهم الصحيح لهذا النظام والتغيرات التي مر بها ينبغي أن يستمر الباحثون الأكاديميون والسياسيون في دراسة الجذور الزراعية للأزمة. وهذا بدوره سوف يؤدي إلى إيجاج برامج شاملة مرتبطة بالآليات التقليدية التي عززت التعايش وحالت دون حدوث عنف وعلت على إستدامة سبل العيش.

وفي إطار الجهود الجارية لإيجاد تسوية سياسية شاملة تعالج المظالم الكامنة وراء العنف والأزمة في كيكابية ودارفور بصفة عامة ينبغي على حكومة السودان والسلطة الإقليمية لدارفور وحكومات ولايات دارفور القيام بما يلي:

1. إجراء مراجعة شاملة لحيازة وإدارة الأرض في دارفور من أجل تبديد حالة عدم اليقين السائدة وإقامة نظام واضح لحقوق الملكية تضمن لمستخدمي الموارد المختلفة الحصول على الأرض ومواردها.
2. وضع نظام شامل لتخطيط الأرض واستخدامها والسيطرة عليها يتم:
 - (أ) إستناداً على أبحاث وافية؛
 - (ب) من خلال عملية شفافة ومشاركة شعبية واسعة؛
 - (ج) يُنفذ بطريقة تسمح بالتوسط وحل النزاعات حول استخدام الأرض؛
 - (د) يتسق مع حقوق الحيازة مع الاعتراف بتنوعها بدءاً من الحقوق الفردية إلى حقوق الجماعة
 - (هـ) وفقاً للمبادئ التوجيهية الطوعية المتفق عليها دولياً بشأن الإدارة المسؤولة لحيازة الأرض ومصائد الأسماك والغابات¹ (VGGTs) و
 - (و) يدار على نحو يوفر الحماية للطرق وموارد المياه المرتبطة بها التي يستخدمها الرعاة.
3. وفي إطار الفقرتين 1 و2 أعلاه، يتم عقد مؤتمرات لقادة الجماعات العرقية والقبلية المختلفة ومستخدمي الموارد من أجل مناقشة المظالم وتقديم المشورة للحكومات الوطنية والولائية لوضع خطط لضمان ديمومة سبل العيش لجميع السكان في إطار عملية بناء السلام، ويجب أن تستعين مثل هذه المؤتمرات بنتائج البحوث التجريبية كأساس لها؛
4. تقييم الآثار الاقتصادية والبيئية للزراعة المروية في المنطقة وذلك لتحديد استراتيجية سلمية وعادلة ومستدامة لرسم معالم المستقبل؛
5. صياغة سياسة لتشجيع إعادة تأهيل المراعي والموارد وتطويرها في دارفور مع إيلاء اهتمام خاص بالمناطق والمراعي في الأجزاء الشمالية من الإقليم؛
6. المحافظة على توافر موارد العلف الحيواني بما في ذلك مخلفات المحاصيل الزراعية؛
7. ضمان تمتع المرأة بالمساواة في الفرص الاقتصادية والحصول على الأراضي وغيرها من الموارد

¹ تمت الموافقة على هذه الموجهات من قبل الدول الأعضاء في الفاو. أنظر - <http://www.fao.org/nr/tenure/voluntary-guidelines/en>

8. تحسين آليات تسوية المنازعات بالإعتماد على المؤسسات على المستوى المحلي التقليدي ونظام المحاكم الحديثة وذلك لتمهيد الطريق للحلول السلمية للصراعات ؛

9. توسيع خيارات سبل العيش المتاحة من خلال ما يلي:

- أ) وضع برامج تخلق فرص عمل جديدة في المنطقة ؛
- ب) تعزيز التدريب المهني المرتبط بالعمل على المدى الطويل ؛ و
- ج) إنشاء نظام للحماية الاجتماعية بما في ذلك العمل المؤقت في الأشغال العامة؛ و

10. وضع الترتيبات الإدارية والمؤسسية اللازمة للقيام بالمهام المذكورة أعلاه.

ويجب على الوكالات المانحة التي تعمل في مجال المساعدات الإنسانية والمؤسسات المالية الدولية تقديم الدعم المالي والتقني لهذه المبادرات والبرامج حتى يتسنى لسكان دارفور إدارة موارد الأرض الهشة على نحو صحيح وشفاف لتحقيق التنمية السلمية المستدامة. وينبغي على الجهات المانحة، على وجه الخصوص، دعم تنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية (VGGT) مما يساعد على مواءمة سياسة الأرض مع هذه المبادئ التوجيهية الخاصة بحيازة الأرض التي تعترف بحقوق المجتمع وأهمية المساواة بين الجنسين.

1. مقدمة

اجتاح العنف منطقة دارفور في السودان على مدى السنوات الثلاثين الماضية وتصاعدت وتيرته إلى تمرد صريح في عام 2003. ومنذ ديسمبر عام 2013 خلف القتال نحو 3.5 مليون من سكان دارفور وهم في حاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية من بينهم 2 مليون من النازحين داخليا. وقد أدى احتدام الصراع في عام 2013 إلى تشريد نحو 300000 شخص إنضموا إلى صفوف النازحين².

² UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 2014 Strategic Response Plan: Sudan, December 2013.

<http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Sudan%202014%20Strategic%20Response%20Plan.pdf>

وصفت التحليلات ظاهرة العنف بوجه عام على إنها صراع حتمي بين المزارعين والرعاة من مختلف المجموعات العرقية الذين يضطرون بسبب تراجع وإحساس الموارد الطبيعية. ويُعتقد أن تغير المناخ كان سبباً في تفاقم هذه التوترات إلى حد كبير³.

ومع ذلك، تناولت عدد قليل من الدراسات الدور الذي لعبته التغيرات الزراعية في إشعال الصراع في دارفور. فهذه الورقة التي تم إعدادها استناداً إلى بحوث جرت في منطقة كباكيبية في شمال دارفور تتناول المواضيع التالية: (1) التغيرات التي حدثت في الممارسات الزراعية وحقوق الأرض واستخدام الأرض (2) الطرق التي من خلالها أثرت هذه التغيرات على الحقوق التقليدية والمتداخلة للإستخدام المتعدد للأرض والترابط المتبادل بين مختلف أنظمة الإنتاج الزراعي ومؤسسات فض النزاعات على المستوى المحلي (3) الإرتباطات بالعنف و (4) المغزى والدلالات السياسية للعوامل سالفة الذكر.

تقليدياً، يحترف أهالي دارفور زراعة الكفاف سواء كانت أنشطة زراعية محدودة النطاق أو زراعة المحاصيل المتنقلة أو الزراعة الرعوية (رعي الماشية، التي عادة ما يزوج الرعاة بينها وبين الزراعة عندما يسبرون مع حيواناتهم شمالاً خلال موسم الأمطار) مع مختلف الأعراق و المجموعات القبلية التي تحترف أنشطة مختلفة. وحتى السبعينيات كانت الأرض متوفرة وكانت حقوق استخدامها عادة غير حصرية وكان وجود مختلف الحقوق المتداخلة والاستخدام غير الدائم للأراضي سائداً. إذ خلفت مجموعات مختلفة من المستخدمين بعضها البعض في مواسم مختلفة. وسمحت هذه الترتيبات للمزارعين والرعاة بتبادل مدخلات الإنتاج أي أن قطعان الرعاة يوفرون السماد للتربة وتوفر مخلفات محاصيل المزارعين علفاً للماشية. فعاشت المجموعات المختلفة بطريقة تكافلية إلى حد كبير دفعاً لمصالحها المشتركة. فزعماء القبائل يخصصون حقوق استخدام الأرض وفقاً للحاجة وتعود الأرض إلى الملكية العامة عندما يتخلى المستخدمون عنها.

وقد شهد هذا النظام التكافلي السلمي تغييرات جذرية على مدى السنوات الأربعين الماضية. وكان الاستقطاب الحاد بين النظام الزراعي الرعوي والزراعة المستقرة عاملاً رئيسياً من عوامل الصراع في دارفور؛ فالمجموعات العرقية والقبلية التي ظلت تعيش في سلام منذ زمن بعيد أضحت الآن تترصد ببعضها البعض. ومهدت الزراعة المتنقلة الطريق إلى الزراعة المستقرة التي تضم إنتاج المحاصيل

³ K. Hussein, J. Sumberg, and D. Seddon, 'Increasing Violent Conflict Between Herders and Farmers in Africa: Claims and Evidence', Development Policy Review 17 (1999), 397-418. S. Faris points to climate change as the key factor behind the fighting; see 'The Real Roots of Darfur', The Atlantic, April 2007. <http://www.theatlantic.com/magazine/archive/2007/04/the-real-roots-of-darfur/305701/>

الغذائية الرئيسية والنقدية إلى جانب الرعي المستقر. ويرجع أسباب التحول إلى الزراعة المستقرة على مدار السنة إلى محاولة تعزيز الإنتاج الزراعي لمواجهة حالات الجفاف المتكررة. وقد أدت هذه التغيرات إلى غياب وضوح الخطوط التقليدية بين الزراعة والرعي. والآن صارت حقوق الأرض حصرية في ظل وجود استخدام دائم للأراضي وفي ظل الملكية الفردية. إذ يتم تحديد حيازة الأرض من خلال عوامل السوق والميراث بدلا من زعماء القبائل كما كان يحدث في الماضي. ولم تعد المراعي ومخلفات المحاصيل الزراعية ملكية مشتركة. ولم يعد هناك تبادل بين الزراعة والرعي في مجال المخلفات الزراعية والأسمدة الطبيعية وإنهار التعاون الذي كان سائدا بين الأهالي. وحلت المنافسة محل التعاون و أصبحت العلاقات بين مستخدمي الموارد المختلفة يشوبها كثير من العنف.

حدثت كل هذه التطورات في النظام الزراعي في دارفور في سياق محدودية الفرص الاقتصادية بعيداً عن الزراعة وتهميش المنطقة بشكل عام وتقلب المناخ. لقد تعرضت دارفور للإهمال من قبل إدارات كل من الاستعمار البريطاني (1916-1956) وحكومات السودان المستقل منذ 1956 إلى يومنا هذا. فبين عامي 1958 و 2003 قدم المجتمع الدولي مبلغ 13.4 بليون دولار عبارة عن مساعدات تنموية للسودان ولكن اثنين في المائة فقط من الدعم وجد طريقه إلى دارفور على الرغم من أن المنطقة كانت موطننا لحوالي 17 في المائة من سكان السودان قبل استقلال جنوب السودان⁴. إن سياق هذا الإهمال يأتي في شكل تخصيص جميع الموارد العامة للأمن على حساب التنمية: ففي عام 2012 ذهب أكثر من 76 في المائة من ميزانية الحكومة لنفقات الأمن⁵.

العزل والاستبعاد من النظام الزراعي - المصدر الرئيسي لكسب العيش وأساس تماسك الحياة الاجتماعية والسياسية في دارفور - يمكن أن يؤدي إلى حالة من العوز. فمنذ عام 1972، شهدت المنطقة ستة عشر عاما من الجفاف بما في ذلك المجاعة الطاحنة التي ضربت المنطقة خلال الفترة من 1983 حتى 1985⁶. وقد أدى الحرمان الاقتصادي والبيئي إلى حدوث توترات وتعميق الشعور بالظلم واليأس والذي يتم التعبير عنه أحيانا من خلال اللجوء إلى العنف.

⁴ H. Young, A.M. Osman, Y. Akilu, R. Dale, B. Badri, and A.J.A. Fuddle, Darfur—Livelihoods Under Siege. (Medford, MA: Feinstein International Famine Center, Tufts University, 2005.) Population figures from the Internal Displacement Monitoring Centre, based on data from the Sudan government's Central Bureau of Statistics; see [http://www.internal-displacement.org/8025708F004CE90B/\(httpDocuments\)/F1F17F9AB21E1C57C12577E5005418A1/\\$file/darfur_fact_sheet_v22_5.pdf](http://www.internal-displacement.org/8025708F004CE90B/(httpDocuments)/F1F17F9AB21E1C57C12577E5005418A1/$file/darfur_fact_sheet_v22_5.pdf)

⁵ حصص الميزانية حسبها فريق أو كسفام في السودان.

⁶ A. de Waal, Famine That Kills: Darfur, Sudan, 1984—1985. (Oxford: Clarendon Press, 1989.)

2. خلفية

تقليدياً، ظل المزارعون والرعاة في دارفور يتمتعون بحقوق الأرض المتداخلة ولم يتمتع أحد بملكية حصرية. فالحق في الحصول على موارد الملكية المشاعة مثل المراعي ومخلفات المحاصيل والأشجار وفرت لهذه المجتمعات بشكل عام وسكان دارفور الفقراء على وجه الخصوص فرصاً لكسب الرزق والقدرة على الصمود أمام الصدمات البيئية⁷. إذ ينقل هذا النظام المواد الغذائية خاصة النيتروجين من الحيوانات التي ترعى في هذه المراعي إلى الأرض الزراعية. وكانت النزاعات والصراعات التي تنشأ يتم حلها بشكل روتيني من خلال جهود تسوية النزاعات المحلية وكانت منخفضة الشدة وعادة ما تنشأ بسبب إتلاف الماشية للمحاصيل والتعدي على ممتلكات الغير وسرقة المواشي⁸. ولم يكن هذا النظام السلمي نسبياً القائم على أساس الترابط المتبادل منصفاً تماماً: فعلى الرغم من أن المرأة تمثل نسبة كبيرة من العمالة الزراعية إلا أن الرجال عموماً يستأثرون بالإيرادات⁹.

تغيرت حقوق الأرض وأنماط استخدام الأرض ذات الصلة تدريجياً منذ ستينيات القرن الماضي، ومع ذلك، أثارت هذه التغييرات كثيراً من الصراعات التي أدت بدورها إلى إنتشار العنف بجميع أنواعه بما في ذلك النزاعات القبلية التي تندلع بسبب المشكلات العرقية والنزاعات المتعلقة بالأرض والنهب المسلح¹⁰. وأصبح من الصعب تطبيق مبادئ التسوية والمصالحة التقليدية.

⁷ B. Grosskinsky and C. Gullick, 'Exploring the Potential of Indigenous Wild Food Plants in Southern Sudan'. Workshop proceedings, Lokichoggio, Kenya, 1999, The Mitchel Group/USAID, 2000. J. Humphries, 'Enclosures, Common Rights, and Women: The Proletarianization of Families in the Late Eighteenth and Early Nineteenth Centuries'. *Journal of Economic History* 50, no. 1 (1990): 17-42. N.S. Jodha, 'Common Property Resources and Rural Poor in Dry Regions of India'. *Economic and Political Weekly* 21, no. 27 (1986): 1169—1181.

⁸ للمزيد من التفاصيل أنظر A.M.K. Osman, H. Young, R.F. Houser, and J. Coats, 'Agricultural Change, Land, and Violence in Protracted Political Crisis: An examination of Darfur', Oxfam America Research Backgrounder series (2013). http://www.oxfamamerica.org/static/media/files/Darfur-Land-2013_Research-Oxfam.pdf

⁹ معلومات قدمها موظفو أكسفام في السودان.

¹⁰ S. Harir, '—Arab Belt|| Versus —African Belt||: Ethno-Political Conflict in Dar Fur and the Regional Cultural Factors', in S. Harir and T. Tvedt (eds.), *Shortcut To Decay: The Case of the Sudan*. (Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 1994), 144–185. Y. Takana, 'Resources-Based Conflicts: North Darfur and Upper Nile Case'. (Khartoum, Sudan: Oxfam Great Britain, 2002.) J. Flint, 'The Other War: Inter-Arab Conflict in Darfur'. Small Arms Survey HSBA Working Paper 22. (Geneva: Small Arms Survey, 2010.)

وكما سنشرح في الأقسام اللاحقة من هذه الورقة، وبحلول نهاية ثمانينيات القرن الماضي كان العنف المستمر قد مزق النسيج الاجتماعي على نطاق واسع في دارفور وأدى بالتالي إلى حالة من الاستقطابات العرقية الحادة¹¹. واستغلت النخب السياسية هذا الوضع مما أدى إلى حدوث قتل جماعي وحالات طوارئ إنسانية معقدة بدأت في عام 2003 وذلك في إطار استراتيجية سياسية للنخب الحاكمة التي تسعى لتوظيف واستغلال العنف للتشبث بالسلطة. وقد أدى تآكل الأساس الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في دارفور إلى حالة من اليأس والقنوط فهم غير قادرين على الحفاظ على سبل عيشهم التقليدية ويكافحون من أجل التعامل مع واقع متغير.

على الرغم من أن العنف في دارفور قد أثار اهتماما كبيرا إلا أن عددا قليلا من الدراسات قامت بتحليل البعد المحلي للأزمة. فقد ركز معظم البحوث حول الصراعات في دارفور على القضايا الوطنية والإقليمية وتفاعلاتها في ظل الإهمال الاقتصادي وتقلب المناخ والتهميش السياسي في الإقليم. وقد أثار الحراك المحلي للعنف لا سيما إرتباطه بالتغيرات في الممارسات الزراعية وحقوق الأرض واستخدامها اهتماما أقل. وقد أدت هذه التغيرات إلى المنافسة والاستبعاد و إثارة العنف الجماعي خلال العقود الثلاثة الماضية كما شكلت استراتيجيات السلطة لدى المتحاربين في دارفور. وفي المقابل، كان العنف في دارفور سبباً في تسارع خطى التغيير في الممارسات الزراعية واستخدام الأرض.

سياق الكارثة: نظم حيازة الأرض المتضاربة

أقامت الحكومات الوطنية المستقلة والاستعمارية في السودان نظامين متداخلين ومتضاربين لحيازة الأرض في دارفور. النظام الأول هو نظام عرفي وهذا النظام غير مكتوب ويخضع لتفسيرات متباينة.

في المقابل، ترك القانون الوضعي خلال الحكم الاستعماري البريطاني والسودان المستقل جميع الأراضي في أيدي الدولة. ويمتلك الأفراد الأرض ملكية خاصة ويتمتعون بحقوق استخدامها الحصري ويقننون ملكيتها من خلال تسجيل رسمي لدى السلطات الحكومية¹².

¹¹ M. Duffield, 'NGOs, Disaster Relief and Asset Transfer in the Horn: Political Survival in a Permanent Emergency'. *Development and Change* 24 (1993): 131—157. Harir, 'Arab Belt'. *News from Africa Watch*, 'Sudan: The Forgotten War in Darfur Flares Again', 45th ed., 1990, 1—9.

¹² C.D. Brian, 'A Comparative Study of Legal Ideology: African Land Tenure Systems'. *Boston College Third World Law Journal* 10, no. 2, (1990): 297—319. T.O. Elias, *The Nature of African Customary Law*. (Manchester: Manchester University Press, 1956.) C.F. Thompson, *The Land Law of the Sudan: Cases and Materials*, vol. 1. (Khartoum, Sudan: University of Khartoum: 1965.) A.B. Miskin, 'Land Registration'. *Journal of African Administration* 5, no. 2 (1953): 72—80.

وجود مثل هذين النظامين جنباً إلى جنب يجعل النزاعات بين مستخدمي الأرض أمراً مرجحاً ويزيد من احتمالات حدوث العنف. فالنظام التقليدي يعزز حقوق الاستخدام المتعدد في حين أن القانون الوضعي ينادي بالسيطرة الفردية الخالصة. وكلا الفكرتين تدخل في صميم الصراعات الحالية على الأرض في دارفور. فواحدة من المشكلات الكبرى هو الارتباك الذي حدث بسبب مفهوم ملكية الدولة الفعلية للأرض ومفهوم السيطرة الفعلية للسلطات الأهلية على تخصيص الأرض¹³. وحتى مطلع الثمانينيات من القرن الماضي كان المعروض من الأرض يفوق الطلب مما أدى إلى نزاع فتيل الصراعات المحتملة¹⁴. ومع ذلك، أصبحت الصراعات أمراً لا مفر منه بسبب الضغوط المتزايدة على الأرض خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب النمو السكاني الذي بلغ معدله 2.8 في المائة سنوياً¹⁵ والجفاف والتصحر وتراجع فعالية نظم تسوية النزاعات.

سعت النخب السياسية والاقتصادية في السودان إلى فرض قواعد للحصول على الأرض وتبادلها لضمان سيطرتها على الموارد الريفية بما في ذلك الأرض والمحاصيل والماشية والنفط¹⁶ وفي الآونة الأخيرة دخل الذهب¹⁷ كعنصر جديد في هذا الصراع. فسيطرة هذه النخب على الأرض وإدارتها تحدد عمليات الإنتاج الزراعي وتراكمه وتوزيع¹⁸ الدخل.

3- استقرار الزراعة

لقد تغير استخدام الأرض في كيبابية بشكل جذري منذ ستينيات القرن الماضي. ففي أوائل ثمانينيات القرن الماضي - ويرجع ذلك جزئياً إلى السعي لتعزيز الإنتاج في مواجهة موجات الجفاف الخطيرة - تخلى المزارعون عن الزراعة المتنقلة في الأراضي المطرية الصالحة للزراعة والأراضي الرسوبية (الأراضي المطرية أو الأراضي التي تقع بالقرب من الأنهار والوديان) حيث تُمارس الزراعة المطرية والحدائق البستانية. لقد تغير شكل الإنتاج الأكثر شيوعاً إلى الزراعة المستمرة بدون فترات تبوير

¹³ Hussein, Sumberg, and Seddon, _Increasing Violent Conflict

¹⁴ Hussein, Sumberg, and Seddon, _Increasing Violent Conflict

¹⁵ UN Environment Programme, Beyond Emergency Relief: Longer-term Trends and Priorities for UN Agencies in Darfur. (Khartoum, Sudan: UNEP, 2010.)

http://www.unep.org/disastersandconflicts/Portals/155/countries/sudan/pdf/consultations/Darfur_%20Recovery_Beyond%20Emergency%20Relief.pdf

¹⁶ Coalition for International Justice, Soil and Oil: Dirty Business in Sudan. (Washington, DC: Coalition, 2006.)

¹⁷ O. Ismail and A. Kumar, Darfur's Gold Rush. (Washington, DC: Enough Project, 2013.)

http://www.enoughproject.org/files/Darfur_Gold_Rush.pdf

¹⁸ S.S. Berry, No Condition Is Permanent: The Social Dynamics of Agrarian Change in Sub-Saharan Africa. (Madison: University of Wisconsin Press, 1993.)

للأرض. كما توسعت الزراعة المروية بالقرب من الأنهار الموسمية لتشغل أكبر مساحاتها زراعة المحاصيل النقدية المكثفة في ظل استخدام مكثف للأسمدة التجارية والمبيدات الاصطناعية والتقاوي¹⁹ التي يتم شراؤها. وأدت هذه التحولات إلى تفويض نظام استخدام الأرض المتعدد وحول التفاعل بين المجموعات والأفراد المعنيين من حالة التعاون من أجل المنفعة المتبادلة إلى حالة من المنافسة.

نهاية العلاقة التكافلية المتبادلة في مجال الإنتاج

واحدة من التحولات الكبيرة التي حدثت في العلاقة التكافلية بين منتجي المحاصيل والثروة الحيوانية هي تآكل العلاقة بينهما في مجال تبادل مخلفات المحاصيل مقابل السماد. تقليدياً، وبعد موسم الحصاد يسمح المزارعون بدخول ماشية الرعاة إلى مزارعهم لتتغذى على مخلفات عمليات الحصاد مثل سيقان المحاصيل والأوراق وغيرها من المخلفات الزراعية. وحتى مطلع ثمانينيات القرن الماضي كان المزارعون يرحبون بالرعاة وأحياناً يدفعون لهم شئ من المال للموافقة على المكوث لعدة أيام في مزارعهم قبل بدء موسم الزراعة خلال الفترة من إبريل حتى يونيو. وفي منتصف تسعينيات القرن الماضي حلت الكيماويات الزراعية والتكنولوجيا الحديثة محل الأسمدة الطبيعية في الزراعة المروية حيث بدأ الفلاحون يستخدمون قطعانهم الخاصة لتوفير السماد لأرضهم وكذلك بدأ المزارعون يحتفظون ببقايا مخلفات مزارعهم وحصادهم.

وكان نمو وأزدياد القطعان وإستقرارها في مكان واحد عاملاً رئيسياً في زوال عقد التعاون بين المزارعين والرعاة. فبدأ المزارعون يستثمرون في مجال الثروة الحيوانية ولكن حتى أوائل ثمانينيات القرن الماضي كانوا عادة ما يعهدون بحيواناتهم إلى الرعاة مما أتاح لهم الفرصة للتركيز على محاصيلهم. وبدأ الرعاة يحتفظون بحليب ماشيتهم ويسمحوا لها بالرعى على مخلفات المحاصيل. ومنذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي ظل المزارعون يعتمدون بشكل متزايد على الترتيبات الخاصة بهم مثل تعاونيات الثروة الحيوانية أو يدفعون المال للرعاة مقابل العناية بحيواناتهم. ملاك الماشية أنفسهم أيضاً بدأوا يستأجرون الرعاة للعناية بماشيتهم.

هناك تغيير آخر أحدث خلافاً في العلاقة بين المزارعين والرعاة وهو قيام المزارعين بخفض استئجار حيوانات من ملاك الماشية أو الرعاة لنقل منتجاتهم الزراعية إلى السوق. ففي بداية التسعينيات من القرن

¹⁹ للمزيد من الأدلة انظر United Nations Environment Programme, Sudan Post-Conflict Environmental Assessment. (Nairobi, Kenya: UNEP, 2007.) http://postconflict.unep.ch/publications/UNEP_Sudan.pdf 2007

الماضي إتجه المزارعون إلى استخدام العربات التي تجرها الدواب والشاحنات على نحو متزايد وبالتالي تم قطع علاقة تبادلية أخرى مع الرعاة.

في مجمل القول، تغيرت وتبدلت العلاقة التكافلية التي كانت سائدة بين الطرفين وتحولت إلى علاقة تنافسية مليئة بانعدام الثقة والتوترات والمظالم في ظل تزايد احتمالات نشوب صراع بين مستخدمي الموارد.

من حقوق ملكية الأرض الجماعية إلى الفردية

لقد إختفت الظاهرة التقليدية لتخصيص الأرض من قبل الشيخ (زعيم القرية) وإختفت معها أيضاً ظاهرة حيازة الأرض عن طريق نظافتها لأغراض الزراعة في كيبابية²⁰. اليوم يحصل المزارع على الأرض عن طريق الوراثة والشراء والاستئجار و"التسوير". ويبين الجدول 1 كيف أن أسلوب الحصول على الأرض من خلال قنوات السوق قد تطور في ثلاث قرى في كيبابية تم تأسيسها في أوقات مختلفة وتقطنها مجموعات قبلية مختلفة. ففي كل حالة نجد أن حقوق ملكية الأرض تتركز في أيدي "صاحب الحق الواحد" على الرغم من أن الحقول لا تزال صغيرة الحجم نسبياً. وأصبحت ظاهرة تخصيص الأرض من قبل الآليات المجتمعية التقليدية ضئيلة أو معدومة الآن.

الجدول 1 : طرق الحصول على الأرض من خلال آليات السوق والوراثة في ثلاث قرى في كيبابية

القرية	تاريخ التأسيس	القبيلة	الأرض الموروثة %	الأرض الممنوحة %	الأرض عن طريق الشراء %	الأرض المستأجرة %
جبركو	1920	فور	60	0	20	20
مرقوبة	1948	تنجر	40	0	50	10
أورا شمال	1920	تاما	50	10	30	10

المصدر : A.M.K. Osman, Agricultural Change, Land and Violence: An Examination of Darfur. PhD dissertation, Tufts University, 2012

²⁰ هناك إتجاه عالمي ينحو بعيداً عن حقوق الأرض الجماعية إلى الحقوق الفردية. أنظر Resources Initiative, Rights and Lots of Words, Little Action: Will the Private Sector Tip the Scales for Community Land Rights. (Washington, DC: RRI, 2014.)

http://www.rightsandresources.org/publication_details.php?publicationID=6508

لقد حدث التحول إلى آليات السوق في سياق قانون حكومي متضارب وحيازة عرفية للأرض. وكانت النتيجة هي غياب حقوق الملكية الواضحة والحيازة الآمنة للأرض وإطار قانوني ناقص فيما يتعلق بالملكية الخاصة. وعلاوة على ذلك، هناك تداخل وتعارض بين القانون العرفي والقانوني الوضعي في حالات النزاع على أرض. وهذا الوضع ليس غريباً أو غير مألوفاً في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث - وفقاً للبنك الدولي - 90 في المائة من الأراضي غير مسجلة وهو وضع يترك المستخدمين عرضة للتشريد²¹.

وقد أدى تغيير نظام تخصيص الأرض أيضاً إلى زيادة الممارسات الإقصائية. فالشريعة الإسلامية تحكم اكتساب الممتلكات عن طريق الميراث وهذا يحد من وراثته الأبناء والبنات وأولياء الأمور. وهو نظام يتحيز ضد ملكية المرأة للأراضي لأن الأنثى تحصل على نصف حظ أخيها. وعلاوة على ذلك تسمح الشريعة للمهاجرين والمزارعين الغائبين بالاحتفاظ بحقوقهم في الأرض إلى أجل غير مسمى في حين أن القانون العرفي ينهي هذا الحق بعد ثلاث سنوات من عدم الاستخدام حيث يمكن لشيخ القرية إعادة تخصيص مثل هذا الأرض. بالإضافة إلى ذلك، وبحلول أواخر ثمانينيات القرن الماضي، بدأ بعض المزارعون في شمال دارفور منع الرعاة من دخول أراضيهم بقطعانهم أو طلب دفع مبالغ مالية مقابل السماح لقطعانهم الدخول في أراضيهم لأغراض الرعي على بقايا ومخلفات²² المحاصيل الزراعية المشتركة.

كما حرمت تحولات استخدام الأرض النساء من الفرص الاقتصادية حيث أصبح الرجال يهيمنون على الزراعة المروية في السهول. فالنساء اللاتي كن مزارعات تقليديات يعملن في الجنائن والحدائق نجدهن اليوم يعملن في المزارع كعاملات زراعات في حقول المزارعين المستقرين.

تحرم حقوق ملكية الأرض الفردية الحصرية مستخدمي الموارد الآخرين من الحصول على الأرض بالطريقة التقليدية، وفي غياب آليات فاعلة لتسوية المنازعات ومعالجة الشكاوى يلجأ المستخدمون المستبعدون أحياناً إلى الإحتجاج بعنف على ملكية الأرض الفردية التي تقيد فرص معيشتهم. إذ يؤدي كلا العنصرين - أي الإقصاء وتهديد سبل العيش - إلى تفاقم الإحساس بالظلم لدى الفئات المستبعدة. وتبرز مقاومة حيازة الأرض الحصرية في الخيارات البديلة العنيفة لكسب العيش التي تلجأ إليها بعض

²¹ أنظر <http://elibrary.worldbank.org/doi/book/10.1596/978-0-8213-9810-4>

²² M.O. El Sammani, ed., Baseline Survey for Darfur Region. (Khartoum, Sudan: Republic of Sudan Ministry of Finance and Economic Planning; UNDP-Khartoum; Institute of Environmental Studies, University of Khartoum; and Government of Darfur Region, 1987.) مسح المعلومات الأساسية لمنطقة دارفور

الأفراد والجماعات والنزاعات وفي الصراعات المتكررة بين مجموعات كسب العيش وداخلها في منطقة ككبائية. وتنشأ النزاعات على حدود الأرض وملكيته فضلاً عن الحصول على المراعي ومخلفات المحاصيل الزراعية.

في نفس الوقت، لا يتمتع من كانوا يحتفظون بالأرض ويسيطرون عليها بحقوق ملكية آمنة. إذ لا تزال حقوق الأرض تقوم على القانون العرفي الذي لا ينص على الملكية الفردية. وتمارس سيطرة الأمر الواقع على أراضي الدولة. أما الأرض التي يتم الحصول عليها عرفياً فهي أرض غير مسجلة وبالتالي لا يعترف بها القانون الوضعي. فسيادة الإحساس بانعدام الأمن فيما يتعلق بحيازة الأرض وكثرة المنازعات على الملكية الفردية للأرض دفع المزارعين إلى البحث عن سبل لتعزيز ملكيتهم للأرض والحدود الخاصة بها. وقد إنتشرت ظاهرة تسوير الأرض لجميع هذه الأسباب. وعليه أصبح الحصول على الأرض عن طريق العنف والاستيلاء على الموارد سمة غالبية في المنطقة في ظل غياب هياكل سيادة القانون التي يمكن أن تفصل في المنازعات.

خصخصة الأرض المشاعة : موارد الأعلاف الحيوانية

قيدت التغييرات في الممارسات الزراعية حصول قطعان الحيوان على المصادر الرئيسية للغذاء في دارفور مثل المراعي الطبيعية ومخلفات المحاصيل وأشجار الهشاب. تقليدياً، يأخذ الرعاة مواشيهم من مناطق الرعي الطبيعية الممطرة إلى المناطق الزراعية الجافة لترعى على المخلفات الزراعية. وبعد إستنفاد المخلفات الزراعية تتجه الماشية إلى السهول ومناطق الإنهار الموسمية حيث توجد أشجار السنط والهشاب التي توفر لها الظل والغذاء الغني بالبروتين.

وقد أثرت التغييرات في استخدام الأرض والسيطرة عليها على المراعي في ككبائية. فالمزارعين والرعاة على حد سواء يقومون بوضع سياج حول جيوب ارضية معينة على نحو متزايد لحماية الأعلاف ومنتجات الغابات للإستخدام الخاص أو البيع في أوقات الندرة أو كليهما. وانخفض الرعي "التناوبي" في ظل تطور ونمو المزارعين المستقرين. إذ يحتفظ المزارعون المستقرون بماشيتهم وقطعانهم بشكل دائم حول القرية لكي ترعى على مخلفات المحاصيل والحشائش داخل مزارعهم الأمر الذي يضع مزيداً من الضغوط على المراعي على مدار العام.

قوض الاستخدام الدائم للأراضي حول الأنهار الموسمية الربط البيئي بين الإنتاج الحيواني الرعوي وزراعة المحاصيل. فبدأ المزارعون يعملون على توسيع الزراعة الشتوية أو المناطق الجافة والزراعة المطرية لمعالجة مشكلات الجفاف خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. وهذا بدوره أدى إلى زيادة عمليات الري واستخدام الأسمدة المشتراة والمبيدات الحشرية والتقاوي. وأزال المزارعون الأشجار فحرموا بالتالي الرعاة من مصدر غذائي مهم لحيواناتهم ولم يعودوا بحاجة إلى سماد قطعان الرعاة التي تتغذى على الأشجار أو إلى خصائص التسميد الذاتي للأشجار.

كذلك فقد الرعاة على نحو متزايد الحصول على مخلفات المحاصيل. فالمزارعين المستقرين يغذون قطعانهم الخاصة على مخلفات زراعتهم قبل وصول موسم الجفاف الذي يأتي فيه الرعاة. كما يحتفظ المزارعون بسيقان المحاصيل كمواد للبناء والتي تشكل مصدراً للدخل، كما يستخدمونها كمصدات للرياح. وتمثل كبكابية سوقاً رئيسياً للماشية يأتي إليها تجار الحيوانات من أنحاء أخرى من دارفور ممن يسعون إلى تصدير الحيوانات إلى أجزاء أخرى من السودان وشمال أفريقيا. فالقطعان المستقرة والتجارية قضت على الجزء الأكبر من مخلفات المحاصيل. وهذه القطعان تجد عناية جيدة للغاية وتتمتع بحراسة مشددة عندما تتغذى على مخلفات المزارع المروية لتجنب أي إضرار بالمحاصيل. والمزارعون الذين يعملون في الزراعة المروية هم المستخدمين الرئيسيين لبقايا المحاصيل كمصدات للرياح. فهذه المصدات تحمي المحاصيل من الرياح وتمكن النباتات من الإحتفاظ بالرطوبة وتساعد في الحد من تآكل التربة السطحية وكل هذا يساعد في تحسين العائد. إن استبعاد الرعاة وحرمانهم من استخدام مخلفات المحاصيل عمل على تحويل هذه السيقان والقصب من عنصر تعاون إلى عنصر منافسة وصراع و سفك للدماء.

4. التغير الزراعي في دارفور : منافسة وإقصاء وعنف

حكمت السلطات الاستعمارية البريطانية دارفور بصورة غير مباشرة من خلال الحكومات القبلية التقليدية. وكان كل رئيس قبلي يجد المساعدة من قبل المسؤولين الذين كانوا يشرفون على المحاكم المحلية ويتفاوضون مع المجموعات الأخرى حول حقوق الأرض والرعي والمياه. فالشيوخ كانوا تنفيذيين محليين مسؤولين عن تخصيص الأرض وجباية الضرائب والرعاية الاجتماعية. وكانت السلطات القبلية تسن اللوائح وتعمل على تطبيقها وتخصص الحقوق وتعمل على إدارتها كما تعمل على تسوية النزاعات داخل أراضيها العرقية والقبلية. فقد عزز النظام سلاماً واستقراراً نسبياً. وظلت

الحكومات القبلية منذ الإستقلال وصية على القانون العرفي والممتلكات المجتمعية لا سيما الأراضي وكانوا يفعلون ذلك بشكل غير رسمي إلى حد كبير من دون تعريف واضح للسلطة وأحيانا يعملون بموجب تفويض مسيس.

تشكل ظهور الحيازة الحصرية للأرض تهديدا كبيرا لدور السلطات القبلية الذي يقوم على أساس الحيازة المجتمعية وإعادة تخصيص الأرض إداريا لأفراد المجتمع، وهذا بدوره يعتمد على الوضع والحاجة. فهذا النهج المتبع لتخصيص الأرض لا يعترف بالحقوق الخاصة الدائمة للأرض.

تمكنت الحكومات القبلية من الحفاظ على الأمن الاجتماعي والسياسي من خلال إعادة توزيع حيازة الأرض. وعلى الرغم من أن هذا لا يخفف من وطأة الفقر بالضرورة أو ضمان المساواة لكنه يمثل آلية حيوية للحد من البطالة والفقر وعدم المساواة والحفاظ على الأمن الغذائي في المناطق الريفية. كما يعزز من شعور الأهالي بالهوية والانتماء²³. فسيادة ملكية الأرض الفردية الإقصائية حدت من قدرة زعماء القبائل والقرى على تخصيص الحقوق وتسوية النزاعات وبهذا وجدت المجتمعات المحلية في كبابية نفسها تحت رحمة الصراعات العنيفة المتزايدة حول الموارد.

الإستقطاب العرقي والقبلي

لقد تجذرت وتشابكت الظاهرة العرقية والقبلية وحيازة الأرض والصراع على السلطة المحلية على نحو عميق في تاريخ دارفور وهذا هو الإرث الاستعماري الذي حافظت عليه الدولة السودانية. وهذا التاريخ يمكن بدوره أن يؤدي إلى توترات عرقية خطيرة عندما تنشأ النزاعات على الأرض أو السلطة. وفي نفس الوقت فإن هذه الروابط تجعل الناس عرضة لإغراءات سياسية على أسس عرقية.

استوعب الاعتماد التقليدي المتبادل الهويات الاثنية والقبلية من دون خلخلة كبيرة للاستقرار. وعلى الرغم من أن الصراع على السلطة بين النخب القبلية وشبه القبلية نشب قبل ستينيات القرن الماضي لكنه لم يقود إلى صراعات عنيفة. ومع ذلك، وعلى مدى العقود الأربعة الماضية نجد أن التغيرات الزراعية

²³ T. Sikor and C. Lund, 'Access and Property: A Question of Power and Authority', in T. Sikor and C. Lund (eds.), *The Politics of Possession: Property, Authority, and Access to Natural Resources*. (Chichester, England: Wiley-Blackwell, 2009), 1—22.

المرتبطة بالاستبعاد الاجتماعي والتنافس على الأرض أخلت بالاعتماد المتبادل الذي كان سائدا بين المجموعات.

وفي الوقت نفسه، كان هناك صراع متزايد على السلطة المحلية ارتبط بمطالب الحكم الذاتي القبلي التي ترتبط أحيانا بالأرض، مما أثار التوترات العرقية والقبلية وعمل على تصعيدها. وقد اتخذت المظالم المرتبطة بالأرض بعدا عرقيا من خلال نداءات القادة السياسيين التي تؤكد الانتماءات القبلية لا سيما فور ضد عرب وفور ضد زغاوة أو زغاوة ضد عرب. ولكن الأمر الجدير بالملاحظة أنه لا توجد اختلافات عرقية أو دينية يمكن أن ترى بسهولة بين أبناء دارفور لا سيما وأن جميعهم سود وأفارقة ومسلمين²⁴. ولكن حينما ركز خطاب القادة السياسيين بصورة قوية على الهوية والصراعات المحلية تحول الوضع بسهولة إلى حالة من الاستقطاب العرقي والقبلي.

النزاعات والعنف

ترجع جذور العنف المعاصر في كيبابية ودارفور إلى الماضي البعيد. ولهذا العنف أسباب اجتماعية واقتصادية متصلة بالتغير الزراعي والحصول على الأرض وهناك أسباب سياسية تتعلق بالصراع على السلطة المحلية والوطنية وأسباب تقوم على الروابط الحميمة بين الأعراق والقبائل وأسباب تتعلق بالأرض والسلطة. فولدت هذه الأسباب المتعددة طائفة واسعة من الصراعات الاجتماعية والعنف بما في ذلك النزاعات والصراعات غير العنيفة والصراعات العنيفة والعنف المسلح غير الصراعي.

النزاعات والصراعات

النزاعات في كيبابية تنشأ بسبب حدود الأرض وملكيته وإتلاف المحاصيل. ويتنازع المزارعون حول حدود الأرض وملكيته إذ تحدث الصراعات عندما تتسبب الحيوانات في تلف المحاصيل عند دخولها المزارع للرعي. وتقوم الأطراف المتنازعة بإحالة شكاوهم إلى شيخ القرية ومجموعة من الوسطاء المحليين المعروفين بالأجاويد أو المحاكم المحلية.

²⁴ A. Sikainga, _—The World's Worst Humanitarian Crisis||: Understanding the Darfur Conflict'. Origins: Current Events in Historical Perspective 2:5 (February 2009).
<http://origins.osu.edu/article/worlds-worst-humanitarian-crisis-understanding-darfur-conflict/page/0/0> الحيازة سياسة

من الناحية التقليدية، عندما يريد أحد أفراد المجتمع المحلي زراعة قطعة أرض يقوم بوضع علامة على الأشجار التي تشكل سياجا حول المكان وكانت النزاعات نادرة²⁵ الحدوث. ولكن رغم ذلك تكاثرت الصراعات على حدود الأرض في ظل التغيرات التي حدثت في نظم حيازة الأرض والاستخدام الدائم للأراضي وإنشاء السياجات.

تحدث صراعات الملكية بسبب عدم اتساق النظام التقليدي عندما يتعلق الأمر بانتقال حق استخدام حقل معين من شخص إلى آخر. فإذا كان الشخص من الأيدي العاملة المهاجرة ويقوم بفلاحة حقل معين وسمح لشخص آخر بفلاحة هذه الأرض فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل يحتفظ المستخدم الأصلي بحق الاستخدام عند عودته إلى القرية لا سيما إذا كان المزارع الجديد قد دفع مقابلا ماليا²⁶ خاصة وأن مستخدمي الأرض يقومون بتجنيد الشهود والحصول على عقود مكتوبة لتأمين تعاملاتهم.

عادة ما تحدث ظاهرة إتلاف المحاصيل من قبل الحيوانات التي تدخل المزارع لترعي بين العرب الرحل والمزارعين الفور المستقرين أو المزارعين الآخرين من غير العرب. وعادة ما يطلب الأجويد أو المحاكم المحلية من الرحل تعويض المزارعين. ولكن هذه النزاعات ازدادت حدتها وشدتها في ظل ضغوط ملكية الأرض الإقصائية والغرامة الباهظة.

الصراعات العنيفة

أصبحت الصراعات العنيفة والمدمرة سمة شائعة في كيبابية ودارفور ككل منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي. وتحدث هذه الصراعات في سياق تصاعد حدة المنافسة والإقصاء والمظالم بشأن الحصول على الأرض وموارد الملكية المشاعة. وقد إندلعت أعمال العنف بين مجموعات كسب العيش المختلفة وفي داخل الجماعة الواحدة²⁷. ومنذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي قامت هذه الجماعات بتنظيم أنفسها

²⁵ M.A. Al-Amin, *Between Two Eras: Memories of a Sudanese Administrator: February 15 to January 11, 1973*, vol. 1. (Khartoum, Sudan: Elshariff Academic Bookshop, 2003.) G. Haaland, 'Social Organization and Ecological Pressure in Southern Darfur', in *Problems of Savannah Development: The Sudan Case. Occasional Papers in Social Anthropology* 19 (1980), 55—106.

²⁶ المرجع السابق

²⁷ News from Africa Watch, 'Sudan: The Forgotten War', describes the tribal war between the Fur and Arabs as 'a full-scale civil war without rebels' (p. 3). J. Flint, 'The Other War', calls conflicts among pastoralist Arabs the largest single cause of violent death in Darfur. She attributes the fighting to conflicts over 'use of, and access across, the land from which government-backed militias, or —janjaweed||, drove farming tribes perceived to be aligned with the armed movements' (p. 5).

في شكل قوات شبه عسكرية شككت أساساً لكافة الحركات المتمردة والميليشيات الموالية للحكومة التي ظلت تحارب في دارفور منذ عام 2003.

تجاهلت دراسات الصراع في دارفور التغيرات المثيرة التي حدثت في حق الحصول على الأرض وموارد الملكية المشتركة. ويقول العديد من المهتمين أن الصراعات ظاهرة ملازمة للتعيش بين المزارعين والرعاة وقبائل مختلفة. وتوحي هذه الدراسات أن آليات المصالحة القبلية التقليدية يمكن أن تحل النزاع²⁸. لكن مثل هذه الحجج تعمل على صرف الانتباه عن كشف أشكال أخرى من العنف الخطير التي أندلعت لذات الأسباب الاجتماعية. فواحد من الأمثلة البارزة التي دمرت جميع جوانب الحياة في دارفور منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي هو العنف المسلح غير الصراع.

العنف المسلح غير الصراع

من أكثر أشكال العنف المسلح غير الصراع السائدة هي ظاهرة اللصوصية التي يقوم بها عصابات منظمة على طرق السير السريع والأسواق والقرى. فبين عامي 1983 و1987 سجلت الشرطة في دارفور 1053 حالة من حالات السطو المسلح، أي أقل من حالة في اليوم الواحد. ولكن بين عامي 1990 و1992 ارتكبت العصابات حوالي 30 عملية نهب مسلح في اليوم²⁹. وطالت عمليات النهب المسلح قادة القبائل. ووصفت المناقشات التي جرت حول النهب المسلح على أنها ظاهرة أعمال عنف ذات دوافع جنائية.

لم تعر المنظمات الدولية والجهات المانحة للمساعدات الإنسانية التي تعمل في المنطقة منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي إي إهتمام تقريبا للعنف المسلح غير الصراع. فالاستجابات السياساتية إنحصرت في نظام العدالة الجنائية لذلك لا تدخل ضمن الولاية الإنسانية لمعظم منظمات الاغاثة العاملة في دارفور. ومع ذلك، كان لابد لأنشطة التنمية أن تركز على المدى الطويل في المنطقة على نظام العدالة الجنائية في اطار جهود أكبر لإصلاح القطاع الأمني وهذه بالطبع ذات صلة بالبرامج الإنسانية. ومع ذلك وحتى الآن لم يتم إكتشاف دور الإقصاء والمنافسة والصراع على حقوق الحصول على الموارد في إزكاء العنف المسلح غير الصراع.

²⁸ انظر. Hussein, Sumberg, and Seddon, 'Increasing Violent Conflict'

²⁹ H.I.A. Dinnar, Darfur Blaze: A Story of Civil and Political Conflict. (In Arabic.) (Khartoum, Sudan: New Khartoum Corporation Press, 2005.)

ينبع عنف العصابات من المنافسة والصراع على قاعدة الموارد الآخذة في التناقص. وتتكون معظم هذه العصابات من شباب الزغاوة ورجال القبائل العربية الذين تم تشريدهم وعانوا الفقر خلال موجات الجفاف المتكررة³⁰.

5. الاستنتاجات والتوصيات

في وقت من الأوقات، كانت الزراعة التقليدية القائمة على الطلب المتعدد والمتداخل والعلاقة التكافلية بين المزارعين والرعاة تمهد الطريق للتعايش السلمي والتعاون المفيد للطرفين من المجموعات العرقية المختلفة. لكن التغير الذي حدث في الأنظمة الزراعية واستخدام الأرض وحقوق الأرض كان ضمن أسباب نشوب أزمة دارفور. فالتغيرات الاقتصادية والديموغرافية المتسارعة والتقلبات المناخية ضمن سياق وجود فجوة عميقة في الحكم الوطني في السودان هزت أسس النظام الزراعي التقليدي في المنطقة وعلاقتها السياسية والاجتماعية التقليدية والمؤسسات. وفي الوقت نفسه، ولد التغير في استخدام الأرض والسيطرة عليها المنافسة والإقصاء والصراع. كل هذه التغيرات مجتمعة ساهمت في بروز أعمال العنف الجماعية التي مثلت الخلفية للأزمة السياسية الحالية التي طال أمدها.

شكل التحول إلى السيطرة الفردية على الأرض والنزاعات التي تلت ذلك والعنف تحدياً لهيكل السلطة التقليدية وقيدت قدرتها على حل نزاعات الأرض سلمياً. وليس من الممكن أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه في السابق. لكن التدخلات السياسية المستمرة يمكن أن تستفيد من دروس الماضي وتسعى إلى الحد من الاستقطاب والتهديدات لسبل كسب العيش والإحساس بالظلم الجماعي. فينبغي على عمليات السلام والحلول السياسية المدعومة من قبل المجتمع الدولي معالجة القضايا على المستوى المحلي بدلاً من تركها لمرحلة ما بعد الصراع.

في الآونة الأخيرة تصاعدت وتيرة النزاعات حول الأرض - وعلى نحو متزايد حول الموارد المعدنية في دارفور. وقد بدأ المستثمرون الأجانب الحصول على مساحات واسعة من الأرض في أجزاء مختلفة

³⁰ انظر (S. El Mahdi, Towards Establishing Rules of Justice, Peace and Equity in Darfur. (In Arabic.) انظر (Cairo, Egypt: Cairo Center for Human Rights Studies, 2007.) Sadiq El Mahdi was the prime minister of Sudan (1966—1967 and 1986—1989). He was removed from power in June 1989 by a military coup led by Brigadier Omer Elbashir. News from Africa Watch, 'Sudan: The Forgotten War', argues along the same lines as El Mahdi: 'They [young Arab and Zaghawa youth] saw banditry as a quick way of regaining [their herds]' (p. 3).

من السودان³¹. وتفرض تشريعات الاستثمار الأجنبي الحالي في البلاد لوائح ضعيفة على هذه الإمتيازات. بالإضافة إلى ذلك، أشعلت الاكتشافات الأخيرة للذهب في منطقة جبل عامر في شمال دارفور قتالاً بين الميليشيات القبلية التي تحاول السيطرة على المناجم³².

أيضاً، وبعد أكثر من 10 سنوات من الحرب، أصبح سكان دارفور سكان حضريين أكثر مما كانوا عليه الحال في الماضي حيث أن العديد من سكان دارفور المشردين لم يعد بوسعهم العودة إلى قراهم الأصلية. لذلك يجب أن تعكس سياسات المانحين والحكومة هذا الواقع وأن يركزوا على بدائل لسبل كسب المعيشة الريفية وتحسين برامج الحماية الاجتماعية.

والأمر كذلك، تبقى التدخلات الزراعية عنصراً رئيسياً ضمن المساعدات الدولية. وقد تحدث هذه التدخلات ضرراً في دارفور لأنها تستند إلى معرفة غير كافية لتطور النظام الزراعي. ومن أجل تحسين فهم كل من هذا النظام والتغيرات التي مرت بها ينبغي على الباحثين الأكاديميين والباحثين في مجال السياسات تصميم تدخلات تستند على الترابط التاريخي للقبائل في دارفور. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تستمر في دراسة جذور الأزمة الزراعية من أجل برمجة تقوم بشكل أفضل على المعلومات من خلال ربطها ربطاً قوياً بالآليات التقليدية التي تعزز التعايش وتحويل دون وقوع عنف.

في إطار تسوية سياسية شاملة تعالج المظالم الكامنة وراء العنف والأزمة في كيبابية ودارفور بصفة عامة ينبغي على حكومة السودان والسلطة الإقليمية لدارفور وحكومات ولايات دارفور القيام بما يلي:

1. إجراء مراجعة شاملة لحيازة الأرض وإدارتها في دارفور لتبديد حالة عدم اليقين السائدة وإقامة نظام واضح لحقوق الملكية التي تضمن لمستخدمي الموارد المختلفة حرية الحصول على الأرض ومواردها.

³¹ وثقت بحوث المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء صفقات استثمارية أجنبية تتوثر على أكثر من مليون هكتار من الأرض في السودان. أنظر J. von Braun and R. Meinzen-Dick, 'Land Grabbing by Foreign Investors in Developing Countries: Risks and Opportunities'. IFPRI Policy Brief 13, April 2009. <http://www.ifpri.org/sites/default/files/publications/bp013all.pdf>. Globally, large-scale land purchases and leases in developing countries, frequently by foreign investors, affected 227 million hectares, an area the size of Western Europe, between 2001 and 2011. Half of the land in question is in sub-Saharan Africa. See B. Zagama, 'Land and Power: The Growing Scandal Surrounding the New Wave of Investments in Land', Oxfam Briefing Paper No. 151, 22 September 2011
السياسات الغذائية

³² Ismail and Kumar, Darfur's Gold Rush.

2. وضع نظام شامل لتخطيط الأرض واستخدامها والسيطرة عليها ويجب أن يكون ذلك:

- بناء على أبحاث وافية؛
 - من خلال عملية شفافة وفي ظل مشاركة شعبية واسعة؛
 - يُنفذ بطريقة يسمح بالتدخل وحل النزاعات حول استخدام الأرض؛
 - يتسق مع حقوق الحيازة والاعتراف بتنوعها بدءاً من الحقوق الفردية إلى حقوق الجماعة؛
 - متوافقاً مع المبادئ الطوعية المتفق عليها دولياً بشأن حيازة الأرض والغابات والثروة السمكية (VGGTs)؛³³ و
 - يدار على نحو يوفر الحماية للمسارات والمراحل وموارد المياه المرتبطة بها التي يستخدمها الرعاة.
3. وفي إطار الفقرتين 1 و2 أعلاه، تُعقد مؤتمرات لقادة الجماعات العرقية والقبلية المختلفة ومستخدمي الموارد من أجل مناقشة المظالم وتقديم المشورة للحكومات الوطنية والولائية لوضع خطط تضمن ديمومة سبل العيش لجميع السكان في إطار عملية بناء السلام ويجب أن تستعين مثل هذه المؤتمرات بنتائج البحوث التجريبية كأساس لها؛
4. تقييم الآثار الاقتصادية والبيئية للزراعة المروية في المنطقة بغية وضع استراتيجية سلمية وعادلة ومستدامة لرسم معالم المستقبل؛
5. صياغة سياسة تعمل على تشجيع إعادة تأهيل وتطوير المراعي والموارد في دارفور مع إيلاء اهتمام خاص بالمناطق والمراعي في الأجزاء الشمالية من المنطقة؛
6. الحفاظ على ديمومة مصادر العلف الحيواني بما في ذلك مخلفات المحاصيل؛
7. ضمان تمتع المرأة بالمساواة في الفرص الاقتصادية والحصول على الأرض وغيرها من الموارد.
8. تعزيز آليات تسوية المنازعات من خلال الإ اعتماد على مؤسسات المستوى المحلي التقليدي ونظام المحاكم الحديثة لتمهيد الطريق للحلول السلمية للنزاعات ؛
9. توسيع الخيارات المتاحة لسبل كسب العيش من خلال ما يلي:
- (أ) وضع برامج تساعد في خلق فرص عمل جديدة في المنطقة؛

³³ تمت الموافقة على الموجهات من قبل الدول الأعضاء في الفاو. انظر - <http://www.fao.org/nr/tenure/voluntary-guidelines/en/>

(ب) تعزيز التدريب المهني المرتبط بالعمل على المدى الطويل؛ و
(ج) إنشاء نظام للحماية الاجتماعية بما في ذلك حماية الأثغال العامة المؤقتة والتوظيف؛ و

10. وضع الترتيبات الإدارية والمؤسسية اللازمة للقيام بالمهام المذكورة أعلاه.

ينبغي للوكالات المانحة التي تعمل في مجال تقديم المساعدات الإنسانية والمؤسسات المالية الدولية تقديم الدعم المالي والتقني لهذه المبادرات والبرامج حتى يتسنى لشعب دارفور إدارة موارد الأرض الهشة على نحو صحيح وشفاف يحقق التنمية السلمية والمستدامة. وينبغي على الجهات المانحة على وجه الخصوص دعم تنفيذ المبادئ التوجيهية (VGGT) مما يساعد على مواءمة سياسة الأرض مع هذه المبادئ الخاصة بحيازة الأرض التي تعترف بحقوق المجتمع وأهمية المساواة الجنسانية.

© منظمة أوكسفام الدولية أبريل 2014

كتب هذه الورقة عبد المنعم ك. عثمان ومارك كوهين. وتود منظمة أوكسفام أن تعرب عن تقديرها لمساهمات ستيفاني برغش، سالي شين، أنا كوريندون، كيت جيري، نوح جوتشالك، أدلين غيرا، أميمة قطبي، فانيسا بارا، وكيثورا بيرسلين حتى خرجت هذه الإصدارة بهذا الشكل. وهذه الورقة هي جزء من سلسلة من الأوراق المكتوبة لإثراء النقاش العام حول قضايا التنمية والسياسات الإنسانية.

لمزيد من المعلومات حول القضايا التي أثرت في هذه الورقة يرجى المراسلة على البريد الإلكتروني

advocacy@oxfaminternational.org

يحتفظ المؤلف بحقه في هذه الإصدارة ولكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض الدعوة والحملات، والتعليم، والبحوث، شريطة ذكر المصدر بالكامل. ويطلب صاحب حق التأليف تسجيل مثل هذه الاستخدامات بطرفهم لأغراض تقييم الأثر. ولكن عندما يتعلق الأمر بالنسخ في أي ظروف أخرى أو إعادة استخدامها في مطبوعات أخرى أو لأغراض الترجمة أو التلخيص والاختصار يجب الحصول على إذن ويجوز فرض رسوم. البريد الإلكتروني policyandpractice@oxfam.org.uk.

المعلومات الواردة في هذه الإصدارة صحيحة وقت إرسالها إلى المطبعة.

نشرتها منظمة أوكسفام الدولية – المملكة المتحدة - تحت ISBN 978-1-78077-586-9 في ابريل عام 2014.

Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK.

منظمة أوكسفام

أوكسفام هو اتحاد دولي يضم 17 منظمة في أكثر من 90 بلدا تعمل في إطار حركة عالمية من أجل التغيير لبناء مستقبل خال من الفقر :

أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)

أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)

أوكسفام بلجيكا (www.oxfamsol.be)

أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)

أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)

أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)

أوكسفام المملكة المتحدة (www.oxfam.org.uk)

أوكسفام هونغ كونج (www.oxfam.org.hk)

أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)

أوكسفام إسبانيا (www.intermonoxfam.org)

أوكسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)

أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)

أوكسفام اليابان (www.oxfam.jp)

أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)

أوكسفام نيوزيلندا (www.oxfam.org.nz)

أوكسفام نوفيبي هولندا (www.oxfamnovib.nl)

أوكسفام كيبك (www.oxfam.qc.ca)

يرجى الكتابة إلى أي من المنظمات لمزيد من المعلومات، أو زيارة الموقع التالي:

www.oxfam.org.



www.oxfam.org